موقع حزب الاتحاد لأجل حركــة شعبيــة ودوره في الحياة السياسيــة الفرنسية

المدرس الدكتورة

آمنة محمد علي[1]

amena14456@yahoo.com

الملخص :

من الاحزاب المهمة في الحياة السياسية الفرنسية ، انبثق عن حزب التجمع لأجل الجمهورية الذي اسسه الجنرال ديغول عام ١٩٤٧ ، ووضع ثوابت واساسيات ظلت تمثل القاعدة التي تحكم مسار جميع القوى من اليمين المعتدل ، ومع التطورات السياسية والمشكلات الاقتصادية في فرنسا واوروبا بشكل بشكل عام والتي حكمت نهاية القرن الماضي جاء تأسيس حزب الاتحاد لأجل حركة شعبية عام ٢٠٠٤ من قبل نيكولا ساركوزي الذي انتخب رئيسا لفرنسا للمدة ٢٠٠٧- ٢٠١٢ ،وسعى الى اعتماد سياسة وفق رؤآه الخاصة ، وحاول الموازنة بين سياسته المؤيدة والمتحالفة مع الولايات المتحدة من جانب والالتزام بالخط الديغولي من جانب آخر في الانفتاح على دول العالم الاخرى بما يحقق مصالح فرنسا والاتحاد الاوروبي . كما سعى الى ايجاد حلول للمشكلات الاقتصادية التي تعاني فرنسا منها، الا ان اصراره على برنامجه التقشفي الصارم ادى الى تراجع شعبية الحزب وخسارة موقعه الرئاسي لصالح فرنسوا هولاند مرشح الحزب الاشتراكي في انتخابات ٢٠١٢ ، ليترك موقعه في ادارة الحكومة ويأخذ موقع المعارض الاول للحكومة الحالية .

المقدمـــة :

[1] مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية- جامعة بغداد.

في المشهد السياسي الفرنسي تتعدد وتتنوع القوى السياسية الفاعلة، طيف من الاحزاب طبع المشهد السياسي بحالة من عدم الاستقرار كنتاج لفاعلية وحيوية التنافس الدائم بين تلك القوى.

ان الاحزاب السياسية بعقائدها وبرامجها المختلفة تمنح المشهد السياسي تلك الدينامية والنشاط والتجديد فتصطف او تتحالف اوتندمج وقد تتخلى عن بعض شعاراتها او تضيف لها بحسب ماتتطلبه المعطيات الداخلية والخارجية ، فالاحزاب بشكل عام تعبر عن حاجات المجتمع وطموحاته ضمن الحقب الزمنية المختلفة في ظل النظام الديمقراطي الذي يضمن التداول السلمي للسلطة فيما بينها. وتصنفبشكل عام وليس على وجه التحديد الى يمين ويسار اذ تتدرج من اقصى اليسار الى اقصى اليمين وتمتاز بانها احزاب عريقة ولها تاريخ سياسي ونضالي طويل .

حزب الاتحاد لاجل حركة شعبية واحد من تلك القوى السياسية وهو حزب يميني متجذر في السياسة الفرنسية، جرى تحديثه من قبل الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي عندما تولى رئاسته في اواخر عام ٢٠٠٤ .

ينطلق البحث من فرضية مفادها ، ان حزب الاتحاد لأجل حركة شعبية ، لعب دورا اساسيا في الحياة السياسية الفرنسية وضمن اسس وثوابت منذ ان وضعها له مؤسسه الجنرال ديغول ، الا انه ابتعد عن بعض تلك الثوابت مع تولي ساركوزي لرئاسته .

فمتى انشيءوما هي ثوابته ومادوره في الحياة السياسية الفرنسية ؟على المستويين الداخلي والخارجي وما اسباب تراجع شعبيته وخسارته للانتخابات البلدية منها والرئاسية التي جرت في ايار ٢٠١٢ .

كل ذلك سوف يتناوله البحث ضمن المنهج العلمي التحليلي ، وتتضمن هيكليته فقرات عدة ابتداء من التعريف بالاحزاب السياسية الفرنسية وانتهاءً بخاتمة للموضوع وكماياتي :

تمهيد :الاحزاب السياسية

اولا : الاحزاب السياسية الفرنسية

ثانيا : حزب الاتحاد لاجل حركة شعبية ،هويته ودستوره ،تأسيس الحزب وتطوره، الانتخابات الرئاسية والتشريعية ٢٠٠٧- ٢٠١٢ .

ثالثا : دورالحزب في الحياة السياسية الفرنسية، السياسة الداخلية ،السياسة الخارجية
رابعا : اسباب تراجع شعبية الحزب،التداعيات الاقتصادية ،التداعيات الاجتماعية،
مسؤولية الرئيس في تراجع شعبية الحزب .

تمهيد – ألاحزاب ألسياسية

تمثل الاحزاب السياسية الصوت المعبر عن الشعب والقاعدة التي يرتكز عليها النظام الديمقراطي، وقد نمت وتطورت بالتزامن مع الانتخابات والتمثيل البرلماني ، من مجرد لجان انتخابية تدعم المرشحين في الحملات الانتخابية الى تجمعات في المجالس التي تجمع النواب في اطار واحد للعمل المشترك ، هذا التقارب للمرشحين قاد بطبيعة الحال الى تقوية اواصر لجانهم الانتخابية الاساسية ومنها ظهرت الاحزاب السياسية الحديثة[1]، واليوم تمثل هذه الاحزاب تجمع الافراد يؤمنون بالعقيدة السياسية نفسها ، تساهم احزابهم في تهيئتهم للمعركة الفكرية والانتخابية للوصول الى السلطة ، لذا فان الاحزاب تتعدد بتعدد المعتقدات السياسية[2] وتكتسب اهميتها من الدور المزدوج الذي تؤديه في التمثيل السياسي ، فعلى الصعيد الشعبي تقوم بتحشيد الناخبين وعلى الصعيد الحزبي تساهم في ترشيح ممثليها الذين يمتلكون القدرة على الادارة والعمل السياسي ،مايعني انها تؤدي دور الوسيط بين المنتَخَبين والناخبين .

وحيث ان الحزب هو اداة الرأي في الديمقراطية الحديثة فان نظام الاحزاب يضمن للمجتمعات الديمقراطية التداول السلمي للسلطة وتبادل الافكار والحوار[3]، فضلا عن الوسائل والاساليب الحديثة التي تدفعها الى العمل الجماعي .فالاختيار الحزبي الحر اساس ذلك العمل ، ويرى الفقيه كلسن في كتابه الديمقراطية "ان الاحزاب امر لاغنى عنه للديمقراطية " ويذهب الان تورين في الاتجاه نفسه معتبرا " انه لاوجود للديمقراطية دون حرية المجتمع وحرية قواه الفاعلة او دون اعتراف الدولة بدورها الذي يحتم عليها ان تكون في خدمة هذا المجتمع وهذه القوى"(٤)

---

[1] **Maurice Duverger,Institution politique et DroitConstitutionnel , 1- "Les grands systems politiques" , France 1980, p99 .**

[2] **د.بلقيس محمد جواد ، "التفاعلات الاجتماعية للتعددية السياسية "،مجلة دراسات دولية ، العدد الخامس والاربعون ، بغداد ، تموز– يوليو ٢٠١٠ ،ص١٦ .**

[3] **د.طارق الهاشمي ،"الاحزاب السياسية"،الجزء الاول ،بغداد ١٩٦٩ ،ص٧٧ .**

فالديمقراطية تمثل الصيغة الامثل من صيغ وجود المجتمع السياسي . ومن خلال الاحزاب السياسية الممثلة في البرلمان تتشكل المجموعات البرلمانية التي تنظم آلية مناقشة وصياغة القوانين والتصويت عليها[١].

اولا – الاحزاب السياسية الفرنسية

يقوم النظام السياسي الفرنسي علىالتعددية الحزبية وقد اضفىدستورالجمهورية الخامسةالصفة المؤسسية على دور الأحزاب السياسية في المادة[٢]: "ان الاحزابوالجماعات المتنافسة لها حق التعبير من خلال الاقتراع بان تتشكل وتمارس عملها بحرية.وان تلتزم باحترام مبادئ السيادة الوطنية والديمقراطية وعلى عاتقها تقع مسؤولية تطويربرامج مطروحة امام المواطنين لمعالجة مشاكلهم وهمومهم ، واقتراحالمشاريعالتي من خلالها يستطيع كلمواطنالتعرف عليها او لا في ظل الاقتراع"[٣]، في حين لم يتطرق الى ادوارها الاخرى في الحياة السياسية واقتصر على الاشارة الى مساهمتها في النشاط الانتخابي ، ولم يضعأية قيود على تشكيلها أو عملها ونشاطها، لذا فقد ترك لها العمل بحرية في ظل المبادئ الاساسية للنظام السياسي .

ان الخاصية التي يمتلكها نظام التعددية الحزبية في فرنسا تسمح له بتعدد الأحزاب وتنوعها الى احزاب يمين ويسار وسط او متطرفة وتتيح الائتلاف بينها ونمو ظاهرة التطرف في العديد من تلك الأحزاب ، كما ان الاختلاف بين توجهات الاحزاب الفرنسية تخلق حالة من الجدل الدائم والتحشيد الجماهيري ويظهر ذلك بوضوح عند تغيير قانون ما او حالة لم يكن رد فعل الحكومة معها اي الحزب الحاكم بالدرجة التي تراها الاحزاب الاخرى فتكون المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية او الاضرابات كتعبير عنها وهو امر يصعّب دائما التوفيق في قضايا مختلف عليها ، فالتعددية الحزبية من حيث كونها مبدأ ترتكز على الفرد بوصفه قيمة انسانية من جانب ومواطنا يشارك الاخرين في مكان واحد وظروف اقتصادية وقيم اجتماعية متشابهة من جانب

---

[١] ديدي ولد السالك ،"الممارسة الديمقراطية مدخل الى تنمية عربية مستدامة" ،مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ، تشرين الاول (اكتوبر) /٢٠٠٨ ، العدد ٣٥٦ السنة الحادية والثلاثون ،ص٢٩،٣٠ .انظر ايضا

AlainTouraine,"**Qu 'est-ce-que la de'mocratie?**"(**Paris Fayard**, **1994**), **p.57**.

[2] **Maurice Duverger**,**op cit**,**p99**.

[3] **Francois Goguel**,**Alfred Grosser**, "**la politique en France**",**Parise 1975**,**p92**.

آخر فالنظام السياسي اذاً اساسه الفرد الذي يتفاعل مع الاخرين في الحياة المشتركة وهو وسيلة وهدف لتحقيق الديمقراطية[1].

وتساهم جماعات الضغط من النقابات العمالية او ارباب العمل والمستثمرين الزراعيين في دعم الاحزاب التي يمكن ان تحقق لها مصالحها ، وبالمقابل فان الاحزاب هي الاخرى وجدت ضالتها في تلك الجماعات تدعمها من خلال تأييد سياستها وتحشيد المناصرين لها .ويمثل الرأي العام ووسائل الاعلام واحدة من الوسائل المؤثرة في الساحة السياسية اليوم فالشعب الفرنسي لديه اهتمام كبير بشؤونه الداخلية والمكاسب التي يمكن ان تحققها له السياسة الفرنسية ويخضع لتأثير الاعلام الذي بات يحدد اتجاهات الرأي العام وخياراته الانتخابية.

وتتميز الاحزاب الفرنسية بانها احزاب عريقة ولها تاريخ نضالي، ورؤى سياسية متعددة بتعددها. ومسيرات سياسية عرفت تحالفات وانشقاقات. ورغم ذلك جرى تصنيفها بشكل عام وليس على وجه الدقة باليمين واليسار اهمها :

أ- احزاب اليسار[2]، وتتدرج في مضامينها الفكرية من الاشتراكية المعتدلة الى اقصى اليسار واهمها :

١- الحزب الاشتراكي PS: هو الحزب الأول لليسار، نشأ عام ١٩٠٥ في مؤتمر كلوب Globeفي باريس من اتحاد الاشتراكيين، الحزب الاشتراكي الفرنسي والحزب الاشتراكي الثوري PSR في أعقاب مؤتمر الاشتراكية الدولية في أمستردام ١٩١٤ وأصبح " الفرع الفرنسي للدولية العمالية SFI ،عام ١٩٦٠ عرف الحزب الاشتراكي الموحدبزعامة ميشال روكار مدا كبيرا في أوساط الطلاب والمثقفين. وفي عام ١٩٦٥ استطاع اليسار أن يقدم مرشحا وحيدا للرئاسة في مواجهة ديغول وهو فرنسوا ميتران ثم اصبح فيما بعد رئيسا للجمهورية ولدورتين متتاليتين اعتبارا من عام ١٩٨١ . وقد حقق الفوز في الانتخابات الرئاسية ٢٠١٢ بواقع ٥١,٦٢ من الاصوات

[1] بلقيس محمد جواد، مصدر سبق ذكره ، ص١ .

[2] د.هايل نصر ،"الاحزاب السياسية الفرنسية" ،مقالة من الانترنيت على الموقع الالكتروني لجريدة ايلاف – http://www.elaph.com.

لمرشحه فرانسوا هولاند الذي سيقود البلاد للسنوات الخمس القادمة ، وحصل على دعم الاحزاب الصغيرة كحزب الخضر .

٢- الحزب الشيوعي PC

في الاجتماع الذي انعقد في مدينة تور الفرنسية في ٣٠ديسمبر ١٩٢٠ انضمت أغلبية من الاشتراكيين من الفرع الفرنسي للدولية العمالية إلى الشيوعية الدولية التي أسسها لينين عام ١٩١٩ بعد الثورة الروسية. والتزم الشيوعيون الفرنسيون بمقررات هذه الدولية. وأصبحوا يعرفون ب" الفرع الفرنسي للدولية الشيوعية ." SFIC وبقيت هذه التسمية حتى عام ١٩٤٣ .بعد تحرير فرنسا من الاحتلال النازي أصبح الحزب الشيوعي من الأحزاب السياسية الفرنسية الرئيسة وحصل على ٢٩% من أصوات المقترعين. وأصبح له حضور معتبر في المناطق الفرنسية. وفي المجال العقائدي تخلى الحزب عام ١٩٧٦ عن المرجعية السوفيتية متوجها نحو نموذج شيوعي أوروبي. وتخلى عن النظرية الماركسية معلنا استقلاله الكامل عن موسكو. وتأييده لمفهوم الحريات العامة[1]. ومنذ عام ١٩٨٠، وبعد انهيار الاتحادالسوفيتي، واتساع الخلافات في صفوف الحزب الشيوعي الفرنسي، أخذت شعبيته تنهارسريعا. وتراجعت بشكل مضطرد ،من ١١%،عام ١٩٨٤ الى 1,93% عام ٢٠٠٧وبهدف معالجة واقعه الانتخابي المتدهور اقترح السكرتير العام للحزب لوران بيار استراتيجية جديدة في لانتخابات الرئاسية ٢٠١٢ تمثلت في تغيير مرشحه والتصويت داخل المؤتمر الوطني للحزب لصالح اليساري الاشتراكي" جان لوك ميلانشون" من حزب اليسار الفرنسي كمرشح مشترك لجبهة اليسار وقد حصل على ١١,١٠ بالمئة من الاصوات[2].

احزاب اليمين[3]: وتشمل طيفاً متعدداً من الاحزاب تتدرج ابتداءً من يمين الوسط وصولا الى اليمين المتطرف وهي :

---

[1] **Maurice Duverger, op cit,p487**

[2] **"les partis politique en France"**
,http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/la-france/institutions-vie-politique/institutions-et-vie-politique/article/les-principaux-partis-politiques

[3] د.هايل نصر ، مصدر سبق ذكره .

١-الاتحاد لأجل حركة شعبية UMP : وهو اكبر احزاب يمين الوسط كان يقود البلاد للمدة الرئاسية الماضية وبعد خسارة مرشحة الرئيس المنتهية ولايته نيكولا ساركوزي في انتخابات الرئاسة ٢٠١٢ انتقلت السلطة الى الحزب الاشتراكي وسوف نتحدث عنه بشيء من التفصيل في الفقرات القادمة من البحث .

٢- الاتحاد من اجل الديمقراطية الفرنسية UDF: واجه الاتحاد منذ نشأته مشاكل علاقاته بالديغولية وكان يناضل من اجل إثبات استقلاله تجاه حلفائه، وقام على مساندة فاليري جيسكار ديستان في حملته الرئاسية.جاعلا هدفه تجميع أحزاب الوسط واليمين غير الديغولي لمواجهة الحزب الديغولي RPR ولا يعد الاتحاد حزبا وإنما تجمعا من اتحادات مثل : الحزب الجمهوري PR ، الوسط الديمقراطي الاجتماعي CDS ، الحزب الاجتماعي PSD ، الحزب الشعبي من اجل الديمقراطيةالفرنسية PPDF . وقد بقي فرنسوا بايرو رئيسا لهذا الاتحاد إلى أن انفصل عنه حديثا وشكل حزبه الجديد، الحركة الديمقراطية MoDem في حين انضوى هو تحت مظلة حزب الاتحاد من اجل حركة شعبية .

لم يستطع الاتحاد المذكور إبراز هويةخاصة به. ولا التغلب على الخلافات التي تسود العلاقات بين مكوناته. وقد تحدد دوره في التنسيق لاختيار المرشحين التابعين له في الانتخابات.

٣- الجبهة الوطنية FN : تتشكل الجبهةالوطنية من تيارات تقع في أقصى اليمين ، بقايا ملكيين. من تبقى من المعجبين بحكومة فيشي، والمتعاونين مع النازية. كاثوليك متطرفين. قوميين متطرفين ،من توجهات مختلفة. اسس الحزب جان ماري لوبانفي سنة ١٩٧٢ وبقي رئيساً له حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١١ عندما انتقلت زعامته الى ابنته مارين لوبان منذ ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١. واسمه الأساسي الجبهة الوطنية من أجل الوحدة الفرنسية. ويصنف على أنه حزب يميني متطرف ذو نزعة فاشية له مواقف معادية من المهاجرين والمشروع الوحدوي الاوروبي وحلف شمال الاطلسي ، وفي ظل المشكلات والازمات التي تعاني منها اوروبا ازدادت شعبية الحزب ليحقق المرتبة الثالثة في الجولة الاولى للانتخابات الرئاسية٢٠١٢وقد حصلت مرشحته ورئيسة الحزب على١٧,٩ بالمئة من الاصوات في الجولة الاولى من انتخابات الرئاسة الفرنسية لعام ٢٠١٢.

٤- حزب الحركة الديمقراطية MODEM: ويتراسه فرانسوا بايرو الذي يمثل تيار وسط اليمين وقد اسسه في كانون الاول /ديسمبر٢٠٠٧ بعد ان حل في المرتبة الثالثة من مرشحي الرئاسة بواقع ١٨,٥٧ بالمئة من الاصوات وبسبب الاختلاف المنهجي مع الافكار والطروحات التي جاء بها ساركوزي والتي تمجد بحسب وصفه النجاح المادي ومجتمع الفوارق المتزايدة[١]، وقد حقق ٩,١٣ في الجولة الاولى من انتخابات ٢٠١٢ ،ويعد تصويته لصالح هولاند في الجولة الثانية من انتخابات ٢٠١٢ ضربة لجناح اليمين ساهمت في خسارته وحصول مرشح اليسار على قرابة المليون صوت من مؤيدي بايرو .فضلا عن اظهاره حالة التشرذم بين اوساط اليمين بعكس اليسار الذي ظهر اكثر تلاحما.

ثانيا – حزب الاتحاد لأجل حركة شعبية

١- هويته ودستوره :

هو حزب يميني كان يطلق عليه عند تأسيسه حزب الاتحاد لأجل اغلبية رئاسية وهو عضو في الاتحاد الديمقراطي الدولي وحزب الشعب الاوروبي وشريك لأحزاب يمين الوسط للسلام العالمي، ويجمع التجمع لأجل الجمهورية والديمقراطي الحر وقد ضم عند تأسيسه ثلثي حزب الاتحاد الديمقراطي الفرنسي تجتمع تحت مظلته القوى ذات المنهج الديغولي واحزاب المركز والاحزاب الليبرالية والمحافظين. يرأسه جان فرانسوا كوبيه وينضوي تحت مظلته قرابة ال٢٦١٠٠٠ عضو[٢].

تؤكد مضامينه القيمية على قيم الجمهورية الفرنسية التي تبناها الخط الديغولي الا انه انطلق بنفس وخط جديدين محاولا اثارة اهتمام الفرنسيين بالسياسة وذلك بدعوتهم باللااقتراب وعدم التوجس منها بعد مقاطعات عدة شهدتها عمليات الاقتراع[٣] في مناسبات مختلفة وشعاره "استمع للمواطنين واعمل معهم ولهم "وتعلن عقيدته عن:

١- ضرورة اعطاء الحرية للفرد في خياراته ليتجاوز خيارات المجتمع .

٢- رفض القوانين والاجراءات التي تخنق الحرية الاقتصادية والتي تعتمد اساليب تحجمها . وهو مايعد النقيض لسياسة اليسار .

---

[١] صحيفة الزمان ، العدد ٢٨٦٢ ، بغداد في ٢٠٠٧/١٢/٣.

[2] "**Union pour un mouvementpopulaire Un article de Wikipédia, l'encyclopédie libre p2**.

[3] **Ibid** , **p4** .

٣- السعي لتشجيع العمل والمبادرة والابتكاروصولا الى تحقيق اسباب النمو وتقليص البطالة في فرنسا .
٤-الدعوة الى الحرية التي تبتعد في ممارساتها عن الانانية كي تفتح الطريق للعطاء لأجل ان تنال الاحترام ، في ظل احترام القانون ، اذ ان "سلطة الدولة والقضاء لابد ان تكون فوق الجميع " .
٥- يعلن الحزب تمسكه الشديد بالتضامن، فمن اساسيات عمل الدولة هي ضمان الحماية الاجتماعية التي تعنى بشكل مباشر بالفرنسيين.في حين يتطلب التضامن احترام الفرد وان لايتحول الى خصوصية.بل يتحدد اساسا في مجالات الخدمات العامة والمساواة بين المناطق ودعم العوائل والمدارس العامة مما يسمح لذوي التميز والمؤهلات بالاضطلاع بالمسؤوليات الاكثر اهمية .
٦- اخيرا يؤكد الحزب للامة الفرنسية فخره من خلال اسهامه في البناء الاوروبي وتوسعه لتحقيق السلام وان لا ينحصر دور اوروبا في الشراكة الاقتصادية بل لابد ان تسمح لاعضائها برسم خطوات في مجال العولمة مع احتفاظ كل بلد بهويته .

٢- تأسيس الحزب وتطوره:

يعد حزب التجمع من اجل الجمهورية RPFالذي انشأه الجنرال ديغول عام ١٩٤٧ الاساس الذي تفرعت عنه عائلة احزاب اليمين المعتدل بما فيها حزب الاتحاد لأجل حركة شعبية وهي جميعا ملتزمة بالخط الديغولي ولاتحيد عنه من حيث فكرها السياسي اونهجها الاقتصادي الليبرالي فضلا عن النظرة الى موقع فرنسا ودورها اوروبيا وعالميا .ولم يكن ظهور حزب الاتحاد لأجل حركة شعبية من خارج البيت الديغولي بل جاء ضمن التطور التاريخي والواقعي للحقبة الزمنية والاحداث التي مرت بها فرنسا فالأحزاب تعيد ترتيب اوضاعها بحسب المستجدات والاحداث المحيطة بها وهكذا كانت ولادة حزب الاتحاد لأجل حركة شعبية من قلب تلك الاحداث والمستجدات ويعد من الاحزاب الحديثة العهد قياسا بما تختزنه الساحة السياسية الفرنسية من احزاب عريقة او مخضرمة ، ففي شهر ايار من عام ٢٠٠٢ وغداة الانتخابات الرئاسية تألف حزب الاتحاد من اجل اغلبية رئاسية على عجلمن انضواء معظم الاحزاب التي تنتمي لليمين ويمين الوسط وذلك لتوفير الدعم للرئيس جاك شيراك في الانتخابات الرئاسية والتشريعية لأيار وحزيران من العام نفسه ،بعد خسارة الاشتراكيين في الجولة الاولى من الانتخابات وصعود مرشح اليمين المتطرف جان ماري لوبان الى الدورة الثانية والحاسمة من الانتخابات الرئاسية

مما اثار الخوف لدى الفرنسيين وعمدوا الى الحيلولة ضد فوز اليمين المتطرف وضمان فوز جاك شيراك . وفي ايلول/ سبتمبر من عام ٢٠٠٢ اصبح حزب الاتحاد من اجل اغلبية رئاسية اكبر تجمع لأحزاب اليمين عندما انضم اليه حزب التجمع من اجل الجمهورية RPR الذي تأسس عام ١٩٧٦برئاسة الرئيس السابق جاك شيراك، بعد ان حل نفسه واندمج في حزب الاتحاد من اجل أغلبية رئاسية ،'Union pour la MajoritéPrésidentielleUMP الا انه ظل متمسكا بالأيديولوجية الديغولية داعيا انصاره الى التمسك بالأفكار الديغولية ومشيرا الى " ان الحركة الديغولية حملت العديد من الاسماء لكنها اليوم اصبحت تنبض بقلب واحد " واسند رئاسته الى آلآن جوبيه رئيس الوزراء السابق في خطوة لضم يمين الوسط والليبرالي .والشيء نفسه بالنسبة الى حزب الديمقراطية الليبرالي (DL)الذي تأسس في عام ١٩٦٦ برئاسة الرئيس الفرنسي السابق فاليري جيسكار ديستان فقد حل نفسه واندمج مع حزب الاتحاد من اجل اغلبية رئاسية للوقوف الى جانب الرئيس شيراك للفوز بالانتخابات الرئاسية[١] كما التحق به ثلثا نواب الاتحاد من اجل الديمقراطية الفرنسيةUDFوهو تجمع من القوى الديغولية الليبرالية واليمين الوسط. وفي تشرين الثاني /نوفمبر من السنة نفسها تغير اسمه الى حزب الاتحادلأجل حركة شعبية UMP،(**Union pour unmouvementpopulaire**)

ان حزب الحركة الشعبية كما سبق ذكره امتداد للخط الديغولي الذي ركز ومنذ نشأته على اكتساب الشخصيات البارزة ، حيث مثل ديغول الرمز الوطني المحرر لفرنسا وهكذا اكتسب الحزب شعبيته من شخصية الجنرال ديغول الذي لعبت شخصيته ايضا دورا رئيسا في ان ينال دستور الجمهورية الخامسة القبول والرضى من الشعب[٢]، وهو مايطلق علية بعض المفكرين بأحزاب الاشخاص كما هو الحال مع حزب المحافظين البريطاني[٣]، اذ ان تلك الاحزاب تحرص كل الحرص على اكتساب الشخصيات البارزة والتي من اجتماعها تعمل على كسب الانتخابات ، فالمهم في

[١] جريدة الثورة ، العدد١٠٦٨٠ ، بغداد في ٢٠٠٢/٩/٢٥ .
[٢] موريس دوفيرجيه ،ص ٤٨٧ .
[٣] د. طارق الهاشمي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٣ .

هذه الاحزاب انما هي الصفات الشخصية للعضو والمركز المرموق الذي يشغله ومركزه المالي ،لذا تلعب الاسماء والتي لها رصيد كبير اثرها في عملية الفوز بالانتخابات .

وقد تراجعت شعبية الحزب بفعل تحديات كبيرة كان لها اثرها في تغيير موقف الناخبين منه ، نذكر منها : العجز المزمن في ميزانية الدولة مع مديونية وصلت الى ٢٢٠٠ مليار يورو وتضخم البطالة وازمات (قانون الحجاب والضواحي وانتفاضة الفقراء وقانون الهجرة و قانون العمل) وغيرها[١]. فظهر ذلك جليا في الانتخابات البلدية لآذار/مارس٢٠٠٤ التي حقق فيها اليسار الفوز في ٢٢ مقاطعة من اصل ٢٦ وعدّت كارثة لليمين . ثم الانتخابات الاوروبية في حزيران/يونيو من السنة نفسها حيث لم يحقق سوى ١٦,٦ بالمئة من الاصوات مقابل ٤٣ بالمئة للاشتراكيين ، لذا كان لابد للحزب من تدارس اسباب ذلك الفشل والعمل على تجاوزها ومن هنا تقرر البحث عن شخصية ذات مؤهلات خاصة يمكن لها ان تغير صورةالحزب وتمنحه دفعة قوية لتحسين صورته .وفي الوقت نفسه كانت شخصية نيكولا ساركوزي وزير الداخلية في حكومة جان بيير رافارين في عهد جاك شيراك تحقق ظهورا ناجحا في المحافل السياسية والاعلامية وتنم عن حنكة ودراية بأمور السياسة والاقتصاد ، بما لديه من خبرة اكتسبها من المناصب الحكومية المتعددة التي تقلدها فكان رئيسا لبلدية نويي- سور- سين في ضواحي باريس لمدة ٢٠ عاما، ووزيرا للموازنة في حكومة ادوار بالآدور بين عامي ١٩٩٣و١٩٩٥ ووزيرا للمالية في حكومة رافارين بين آذار/ مارس وتشرين الثاني/ نوفمبر من العام ٢٠٠٤ ووزيرا للداخلية في حكومة رافارين بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٤ ولديه شعبية لاسيما بين اوساط الشباب ، لذا جرى انتخابه لرئاسة الحزب في شهر تشرين الثاني / نوفمبر عام ٢٠٠٤ ، ومنذ ذلك الحين عمل على ادخال مفاهيم وطروحات اكثر تناغما مع الواقع فقد اصبح الحزب اكثر ليبرالية وبراغماتية ، واستبدل لغة الخطابات الرنانة بالنظرة والعمل بواقعية، في حين ركز على بعض الثوابت في النواحي الاقتصادية منها العمل على ايجاد حلول لمعالجة المديونية والبطالة وتقليص الانفاق . كما اكد على التعاون مع الشركاء الاوروبيين لأجل اوروبا قوية وفاعلة على المسرح الدولي واعتماد سياسة الانفتاح على

[١] خالد سعد زغلول، "قراءة في الخريطة السياسية الفرنسية"، السياسة الدولية، العدد ١٦٧،كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧،المجلد ٤٣، ص٢٣٩.

العالم وتقوية العلاقات الموجودة والسعي للحصول على علاقات جديدة واعادة هيبة فرنسا من خلال دعم المشروع الوحدوي الاوروبي .

وقاد الحزب حملة كبيرة لأجل حشد التأييد لمشروع الاستفتاء على الدستورالاوروبي الا انه فشل في تحقيق نتيجة ايجابية اذ جاءت نتيجة التصويت ب (لا) من قبل ٥٤,٦٨ بالمئة من الاصوات مقابل تأييد ٤٥,٣٢ بالمئة من مجمل المشاركين في الاستفتاء والذين بلغ مجموعهم ٦٩,٣٤ بالمئة من الذين يحق لهم التصويت[١]، مما عد رفضا لسياسة الرئيس والحكومة آنذاك واستقال على اثرها رئيس الحكومة جان بيير رافارين ليحل محله دومينيك دوفيلبان ويشكل حكومة جديدة في حزيران/ يونيو من السنة نفسها . ولم يكن ساركوزي متفقا مع اسلوب ادارة الرئيس شيراك ولا مع رئيس وزرائه دوفيلبان مما انعكس سلبا فيما بعد على وحدة اليمين،وبعد فوز مرشححزب الحركة الشعبية نيكولا ساركوزي بمنصب رئيس الجمهورية ترك منصبه كرئيس للحزب وتم انتخاب باتريك ديفيدجيان الذي كان وزيرا مسؤولا عن خطة الانعاش ، الامين العام للحزب ،وفي تموز / يوليو ٢٠٠٧ قرر المجلس الأعلى للحزب ان تكون له هيئة ترأسه تتكون من رئيس الحزب ديفيد جيان وثلاثة نواب له هم جان بيير رافارين ، وجان كلود كيودين و بيير ميانيير.لتنتقل بعد ذلك رئاسة الحزب في ٢٠١٠ الى جان فرانسوا كوبيه .

٣- الانتخابات الرئاسية :

تعّبر الانتخابات الرئاسية الفرنسية عن روح النظام الديمقراطي وتعدمن اهم الممارسات السياسية له اذ يستطيع الشعب من خلالها اختيار رئيسا للبلاد في اطار النموذج الديمقراطي الذي حدده دستورالجمهورية الخامسة الفرنسي[٢]، الذي اكد في المادة الرابعة والثلاثين في مجاله الخاص بالنظام الانتخابي "الناخب مطالب ليس فقط باختيار ممثليه التشريعيين وحسب بل يدلي بصوته وعلى مستويات عديدة من البلدية الى اختيار رئيس الجمهورية"[٣]، وبموجب التعديل الدستوري

[1] "**france-politique**" **An article from the internetsit.www.fr/union-pour-un-mouvement-populairehtm,p29**.

[٢] د.حسان شفيق العاني، "النظام الانتخابي في فرنسا" ، النظم الانتخابية – اطار نظري ..وتجارب عربية ، عمان (٣٠-٦-٢٠٠٦) ندوة مشتركة ،مركز عمان لدراسات حقوق الانسان ومركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد ، ص٢٠.

[٣] المصدر نفسه ،ص ١٣ .

لعام ١٩٦٢ اصبح انتخاب الرئيس بالاقتراع العام المباشر[١] وتجري انتخابات الرئاسة الفرنسية كل خمس سنوات وبجولتين الاولى في ٢٢ نيسان / ابريل والجولة الثانية في ٦/ايار مايو ، يتنافس في الجولة الاولى مجموعة من المرشحين والاثنان اللذان يحصلان على اعلى الاصوات يحق لهما التنافس على الجولة الثانية ومن يحصل على الاغلبية في الاصوات يمتلك الحق بالرئاسة، وحيث ان حزباً واحداًلايمكنه ان يحقق الفوز لذا يتنافس مرشح لكل حزب على منصب الرئيس ومن جانب آخر تجري الاحزاب تحالفات فيما بينها وعلى اساس البرنامج الانتخابي المشترك، وعندما يستلم الرئيس مهامه الرئاسية لايصبح ممثلا للأحزاب التي اوصلته الى السلطة، بل الحَكَم فوق جميع الاحزاب وبموجب النموذج الديغولي فهو غير مسؤول الا أمام الشعب الذي انتخبه .

٤- الانتخابات الرئاسية والتشريعية ٢٠٠٧- ٢٠١٢ :

في كانون الثاني ٢٠٠٧ تم ترشيح نيكولا ساركوزي عن حزب الاتحاد لأجل حركة شعبية ،للتنافس على منصب رئيس الجمهورية السادس في الجمهورية الفرنسية الخامسة، الحملة الانتخابية التي هيمنت عليها شخصية وموقع رئيس حزب الحركة الشعبية ، اثارت اهتمام الفرنسيين كما ظهر جليا من المشاركة الواسعة للناخبين فقد بلغت النسبة ٨٤ بالمئة من الذين لهم الحق بالانتخاب والذين يبلغ عددهم ٤٦ مليون نسمة ، وهو رقم يقترب من ارقام عام ١٩٩٥ (عندما اصطفت القوى السياسية الى جانب الرئيس جاك شيراك لمنع فوز اليمين المتطرف) اعلنت نتائج الجولة الاولى فوز مرشح حزب الحركة الشعبية نيكولا ساركوزي بنسبة ٣١,١٨ بالمئة مقابل ٢٥,٨٧ بالمئة لمرشحة الحزب الاشتراكي سيكولين رويال وفي المرتبة الثالثة مرشح يمين الوسط فرانسوا بايرو١٨,٥٧ بالمئة ثم مرشح الجبهة الوطنية جان ماري لوبان ١٠,٤٤ بالمئة ، وفي الجولة الثانية ايضا كانت المشاركة في الانتخابات ٨٤ بالمئة ، حقق ساركوزي الفوز ب (٥٣,٠٦) بالمئة مقابل ٤٦,٩٤ بالمئة ، تم بعدها تشكيل الحكومة برئاسة فرانسوا فيون ، وفي العاشر من حزيران جرت الانتخابات التشريعية وبلغت نسبة التصويت فيها٦٧,٢٩ بالمئة بينما حصل الحزب على ٣١٩ و ٣٢٩ مقعدا في البرلمان من مجموع ٥٧٧ مقعدا للجولتين الاولى والثانية ، وهو ما وصف بانه فوز كبير لليمين المعتدل ، اذ حقق مع حزب الوسط الجديد

[1] **Francois Goguel,Alfred Grosser ,op cit , p75**

المتحالف معه ٤٥,٥٢ بالمئة من الاصوات وهي نسبة لم تعرفها فرنسا قبل اطلاقا، ولم يسبق لحزب سياسي ان نجح في الاستئثار بهذه النسبة العالية من الاصوات لوحده ، وظهر بمثابة الرابح الاكبر على حساب الجميع مما منح الرئيس الفرنسي السلطة لتطبيق السياسة التي ينشدها متجردا من كل العوائق الانتخابية لفترته الرئاسية ، ومع تفرد حزب الاتحاد من اجل حركة شعبية بالمشهد السياسي حذر اليسار من مساوئ تفرد حزب واحد على مفاصل الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية والبعض يضيف الاعلامية والاقتصادية[١]. الا انه وبعد عشرة اشهر من وصوله الى السلطة في آذار /مارس ٢٠٠٨ اصيب بنكسة في الدورة الاولى من الانتخابات البلدية في فرنسا والتي سجلت نسبة مشاركة ٦١ بالمئة بحصوله على١٥٩ ،١٤٧ مقعدا للجولتين الاولى والثانية على التوالي وهو ماشكل اول اختبار انتخابي لساركوزي منذ انتخابه ،حيث اشارت اوساط عدة الى ان خسارة حزب الحركة الشعبية في مدن عدة هي خسارة شخصية لساركوزي وفشله في معالجة المشكلات الاقتصادية للفرنسيين في حين اكد ساركوزي بانه لن يتلهى بالتقلبات وان موعد تقويم سياسته لن يكون الا في نهاية عهده في ٢٠١٢ متعهدا مواصلة الاصلاحات[٢].

ومنذ ذلك الحين قرر ساركوزي ان يصحح مسار الحزب وان يعتمد خيار ستراتيجية تعدد المحاور والاتجاهات، ولم يتردد في تبني طروحات ممن حوله من اليمين المتطرف مثل (الهجرة ، العلمانية ، الامن وبلاغات وخدع اجتماعية...) ومع اشتداد الازمة المالية والمصرفية والدور المهم الذي اضطلعت به الحكومة على مستوى فرنسا واوروبا وبعد عام من النجاح الذي حققته رئاسة فرنسا للاتحاد الاوروبي اعتبارا من منتصف ٢٠٠٨.جاءت الانتخابات الاوروبية ٢٠٠٩ لصالح حزب الحركة الشعبيةالذي بدا قويا في وحدته وتحالفاته مع التشكيلات الاخرى كحزب الوسط الجديد وموقف السلطة الحازم تجاه الحركات الاشتراكية ، وتحقق له نصر تاريخي بحصوله على ٢٧,٨٧ بالمئة من الاصوات في الانتخابات (٢٩ نائبا) كأفضل حصيلة حققها حزب يميني على رأس السلطة منذ ثلاثين عاما .

[١] صحيفة الشرق الاوسط ، العدد ١٠٤٢٣ باريس ،٢٠٠٧/٦/١٢ .
[٢] صحيفة الزمان ، العدد ٢٩٣٩ ،بغداد في ٢٠٠٨/٣/١١ .

الا ان النجاح الذي حققه الحزب على مستوى اوروبا لم يستطع تحقيقه على مستوى الانتخابات الاقليمية الفرنسية في آذار مارس ٢٠١٠ فقد جاء خلف الاشتراكيين الذين حققوا نسبة ٢٩,٥ بالمئة ليحصلوا على ٢٦,٣ بالمئة مع مشاركة ضعيفة اذ قاطع قرابة ٥٣ بالمئة من الناخبين الانتخابات وتحول قسم من ناخبي اليمين المعتدل للتصويت لصالح الجبهة الوطنية لاسيما في منطقة جبال الالب واللازوردي مستفيدا من الطروحات التي تخص المهاجرين والحجاب وغيرها التي اطلقها حزب الحركة الشعبية والتي شجعت على تنامي روح التطرف[١]، والحقيقة فان المجالس الاقليمية البالغ عددها ٢٦ مجلسا والمسؤولة عن قضايا مثل بناء المدارس والنقل المحلي ليس لها قوة سياسية تذكر وعادة ماتجذب اهتماما بسيطا حتى داخل فرنسا ولكن يجري متابعة الانتخابات عن كثب بوصفها مقياسا للراي العام[٢].

ثالثا – دور الحزب في الحياة السياسية الفرنسية

١– في مجال السياسة الداخلية :

تسلم نيكولا ساركوزي مهام الرئاسة في الخامس عشر من ايار ٢٠٠٧ ،وفي كلمته التي القاها (بعد الاعلان رسميا عن بدء ولايته من قبل رئيس المجلس الدستوري جان لوي دوبريه) بيّن خطوط برنامجه الحكومي للسنوات القادمة في الداخل والخارج ، مشيرا الى الاهمية التي يوليها الى تطلعات الشعب الفرنسي وما ينتظره منهوبما تستوجبه ولايته الرئاسية مؤكداعلىعدم احقيته في ان يخيب امله ، كما شدد على اهمية توحيد الفرنسيين واحترام الوعود التي اعطيت لهم مثل توفير الامن والحماية والرعاية والمحافظة على النظام وعلى هيبة الدولة مع تحقيق التغيير والتخلي عن الجمود واهمية تحقيق نتائج من اجل تغيير الظروف الحياتية للفرنسيين وقطع الصلة مع ممارسات الماضي .

من هذه العبارات التي وردت نرى بان خطابه ياتي منسجما مع حقيقة كونه وزير الداخلية الذي يحرص على ضمان أمن المواطن وأمن الدولة بالدرجة الاولى ومن المؤكد بان الأمن مسالة اساسية بالنسبة للبلد الا ان مايعاني منه المواطن يعود بالدرجة الاساس الى المشكلات الاقتصادية وكيفية الخروج منها كمشكلة البطالة التي باتت الهم الذي يؤرق الفرنسيين بشكل دائم، والفوز الذي حققه انما جاء بناء على برنامجه الانتخابي الذي تضمن ايجاد الحلول لتلك المشكلات .

[١] صحيفة الشرق الاوسط ، العدد ١١٤٣١ ، باريس في ٢٠١٠/٣/١٦ .
[٢] صحيفة الزمان ،العدد ٣٥٤٧،بغداد في ٢٠١٠/٣/٢٢ .

ومن المستحيل انكار ان المشكلات التي تواجه فرنسا عميقة وبنيوية ، اي ان الاصلاحات المحدودة لن تنفع في البدء بمعالجتها فالبطالة قدرت ب ١٠بالمئة ويستثنى من هذا الرقم المتقاعدين الذين يتعين الدفع لهم من قبل جيل اصغر . والديون التي ارتفعت من ٢٠ بالمئة من الناتج الاجمال عام ١٩٨٠ الى ٦٦ بالمئة وهناك ربع الاشخاص ممن هم دون سن الثلاثين ولا يعملون بدوام كامل ، والهجرة المتزايدة من الفرنسيين للعمل في الخارج ، ففي بريطانيا يوجد ٤٠٠ ألف فرنسي مهاجر يعملون في لندن وحدها وهو ما يعادل عدد سكان واحدة من مدن فرنسا ، لذا سعى الرئيس ساركوزي الى تطبيق ثلاثة برامج اقتصادية تتضمن[١] :

اولا: اعتماد سياسة خلق الثروة قبل ان يجري توزيعها فقوانين العمل في فرنسا تحبط عمليات الشروع والمرونة المطلوبة للتكيف مع التطور التكنولوجي السريع .

ثانيا : خفض النفقات غيرالضرورية والعمل على الموازنة بين الايرادات والنفقات. ثالثا : الانفتاح على العالم والعمل باتجاه عقد الصفقات وفتح الاسواق امام الشركات الفرنسية للعمل والاستثمار فيها .

وقد شرع بتطبيق برنامجه الانتخابي التقشفي الذي يتضمن معالجة المديونية المتفاقمة على فرنسا و الموازنة بين النفقات والايرادات لوضع آلية تعمل على ضبط الموازنة وضغط الانفاق على البرامج الاجتماعية والخدمية فكان تشكيل حكومة مصغرة اولى الخطوات للسير بهذا الاتجاه ،فضلا عن كونها حكومة انفتاحية تضم الى جانب وزراء من اليمين آخرين من الوسط واليسار برئاسة فرانسوا فيون الذي كان يعمل المستشار الدبلوماسي لساركوزي، في ظل المنافسة الشديدة بين اركان حزبه للحصول على مناصب مما جعل الامر اكثر تعقيدا ، وقد ضمت حكومة الانفتاح الاشتراكيين (برنار كوشنير الذي كان يعمل وزيراً للصحة سابقا وهو معروف عالميا بسبب نشاطه في حقل العمل الانساني ودفاعه عن حق التدخل وتاييد الحرب الامريكية على العراق[٢]. ووزير الدولة للشؤون الاوروبية جان بيار جوبيه ورئيس صندوق النقد الدولي جان فرانسوا كان

[١] انتوني غينز ،"ساركوزي يملك نصف الحل فقط لفرنسا" ، صحيفة الشرق الاوسط ، العدد ١٠٣٩٣ ،باريس في ٢٠٠٧/٥/١٣ .
[٢] صحيفة الشرق الاوسط ، العدد ١٠٣٩٦ ،باريس في ٢٠٠٧/٥/١٦ .

وآخرين)[1] وقد قلصت الحكومة بعض الوزارات من خلال ادماج وزارتين في وزارة واحدة وانشئت اخرى كوزارة الهجرة والهوية الوطنية .كما ساوى بين النساء والرجال لاول مرة في فرنسابالعدد نفسه من الوزارات ،وتضمنت الحكومة وزارة موسعة تشمل البيئة والتنمية المستدامة برئاسة آلآن جوبيه رئيس الوزراء في عهد جاك شيراك وهو العضو الوحيد في الحكومة الذي حظى بصفة وزير الدولة ماجعل منه المسؤول الثاني في الحكومة اما وزارة الاقتصاد فقد سلمت عهدتها الى جان لوي بورلو ،الوزير السابق للعمل واللحمة الوطنية وجرى تكليفه الى جانب رئيس الحكومة فرنسوا فيون بتطبيق الاصلاحات التي وعد بها حزب الاتحاد لاجل حركة شعبية[2].

ان مساعي الاصلاح التي عمد الحزب الى تطبيقها شملت التعديلات الدستورية التي اقرت في تموز/ يوليو ٢٠٠٨ ايضا ابتداءً من رئيس الجمهورية ، الذي منحته التعديلات الجديدة حق التحدث الى البرلمان الفرنسي مجتمعا بمجلسيه من غير تحديد عدد المناسبات التي يستطيع القيام بها في عام واحد ، ولكن خطاب الرئيس لاتتبعه مناقشة عامة بحضوره ولاتصويت بالثقة . كما يفرض عليه بعض القيود مثل ضرورة اعلام البرلمان خلال ثلاثة ايام بالعمليات العسكرية الخارجية واعطائه حق التصويت عليها اذا استمرت اكثر من اربعة اشهر .كما اقرت التعديلات حق المواطنين بطلب اجراء استفتاء بمبادرة شعبية وامكانية التوجه مباشرة الى المجلس الدستوري ، وقد عارض اليسار بشدة تلك الاصلاحات الا انها اعتمدت بفارق صوت واحد لنائب اشتراكي صوت لصالح القرار وهو جاك لانغ ، وقد وصف ساركوزي التصويت على التعديلات بانها انتصار للديمقراطية ولمعسكر الحركة والتغيير والتحديث على معسكر الجمود والتشدد والفئوية، وبعد اربعة اشهر من استلامه السلطة كان استطلاع للرأي اجراه معهد (بي اف اه) ونشرته مجلة الاكسبرس اظهر بان ٥٧بالمئة من المستطلعة اراؤهم عبروا عن ارتياحهم لاداء ساركوزي كرئيس للجمهورية[3].

٢- في مجال السياسة الخارجية

وفي المجال الخارجي اعلن ساركوزي عند تسلمه مهام الرئاسة قائلا ، انه يريد بناء اوروبا تحمي مواطنيها وانشاء الاتحاد المتوسطي ومساعدة افريقيا على تحقيق التنمية فضلا عن الدفاع عن

[1] صحيفة الشرق الاوسط ، العدد ١٠٨٣٠ ، باريس في ٢٠٠٨/٧/٢٣ .
[2] صحيفة المشرق ،العدد ٩٦٩،بغداد في ٢٠٠٧/٥/١٩ .
[3] جريدة الزمان ، العدد ٢٨٠٢، بغداد في ٢٠٠٧/٩/٢٠ .

حقوق الانسان ومواجهات التغيرات المناخية والبيئة التي عدها من اولويات العمل الدبلوماسي لبلاده[١]، كما سعى الى ان تكون فرنسا حليفاً للولايات المتحدة الامريكية من خلال تاكيداته المستمرة بان فرنسا اولى بصداقة الولايات المتحدة وذلك للعلاقة التاريخية التي تجمع البلدين معربا عن اعجابه بانموذج ونمط العيش الامريكي ، الامر الذي اظهر بوضوح رغبة فرنسا في ترميم العلاقة مع الولايات المتحدة بعد ماشابها من توتر بسبب موقف فرنسا من الحرب على العراق في عهد جاك شيراك ، وفي تصريح لوزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير قال "العالم يتغير ويتعين على الدبلوماسية الفرنسية ان تتاقلم مع التغيرات " ماعدهالمراقبون قاعدة لفلسفة الاصلاحات التي تنوي الوزارة اعتمادها ، فالشبكة الدبلوماسية الفرنسية هي الاكبر في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية وبرنامج عمل الوزارة يتضمن اعادة هيكلة مواقع تلك السفارات وذلك باغلاق بعض القنصليات وفتح عددٍ مشابهٍ لها في اماكن اخرى منالعالم وتقليص عدد موظفيها من ١٦٧٢٥الى١٦٠٢٠ عام ٢٠١٢ مع المحافظة على دبلوماسية اقوى واكثر فعالية وجرأة في مواكبة شؤون العالم بهدف ايجاد وزارة تعي التحديات العالمية وتستبق النزاعات والازمات وتخطط وتتصرف ميدانيا بشكل ملائم وتسريع نقل المعلومة والخبر وجرى استحداث ثلاث دوائر ،العولمة والاستشراف والاتحاد الاوروبي ،فضلا عن مسألة تقليص النفقات من خلال تجميع كل مكاتب الخارجية في ثلاث ابنية ليسهل التواصل فيما بينها كما عمل على تجديد طاقم السفارات عن طريق فتح الباب امام المجتمع المدني وخفض سن السفراء[٢].

اما موقف الحزب من الصراع العربي الاسرائيلي فانه ورغم تاكيداته المستمرة بدعم قيام دولة فلسطين الى جانب دولة اسرائيل ، يشير الكثير من المراقبين الى تحيز ساركوزي للجانب الاسرائيلي من خلال مواقف عدة فقد حصل على وسام الشرف من منظمة (اين شلمه) عام ٢٠٠٦ عندما زار الولايات المتحدة والتقى باعضاء المؤتمر اليهودي العالمي وهو اكبر تجمع لممثلي المنظمات اليهودية في العالم وقال عنه زعيم المؤتمر الحاخام اسرائيل سنجر (ان مواقفه ضد معاداة السامية في فرنسا ومساندته لدولة اسرائيل في حربها ضد الارهاب يذكره بالزعماء اليهود) مما جعله

[١] صحيفة الشرق الاوسط ،العدد ١٠٣٩٧ ، باريس في ٢٠٠٧/٥/١٧ .
[٢] صحيفة الشرق الاوسط ،العدد ١١٠٧٦، باريس في ٢٠٠٩/٣/٢٦ .

يتمتع بدعم اللوبي اليهودي في فرنسا عندما تاكد بانه اول مرشح يميني في تاريخ فرنسا يكسب اصوات الجالية اليهودية[1]، وفيما حاول الرئيس الفرنسي عقد مؤتمرات للسلام بين القادة الفلسطينيين والاسرائيليين في باريس لم تلق مبادراته الاستجابة من الحكومة الاسرائيلية ولم تلب اي دعوة وجهها اليهم في حين صوتت فرنسا لصالح الاعتراف بفلسطين كدولة عضو في اليونيسكو.

ويشير بعض الذين عملوا بالقرب منه كالصحفي علي ناصر الدين وهو لبناني مقيم في باريس الى رفضهم فكرة انحيازه ضد العرب ، ومع انه كان له الفضل في انشاء اول هيئة تنظيم تمثل المسلمين في فرنسا وافتتاح مدرسة اسلامية ، الا انه لم يتمكن من كسب ثقة المهاجرين من اصول مسلمة بسبب مواقفه المتشددة ازاء الاجانب بصورة عامة والمسلمين منهم بصفة خاصة بحكم نظرته للمهاجرين التي تؤيد الهجرة الانتقائية اي ذوي الكفاءة والمهارة والقادمين بطرق شرعية .

اما عن الاتحاد الاوروبي فقد بقي كما كان دائما في قمة اولويات فرنسا لاعتبارات قومية ودولية على السواء مع اهمية الدور الذي يلعبه اليورو في خلق روابط قومية بين البلدان التي اعتمدته بديلا لعملتها الوطنية، كما ان باريس تعمل في جانب منها في انسجام مع الايديولوجية الديغولية ، خلق وزن مقابل الولايات المتحدة ومن ثم تعزيز سيادة الدول الاوروبية وفي الوقت نفسه دعم مصالحها الاقتصادية فالتنسيق والتشاور والتعاون بين الشركاء قد تجلى من خلال الزعامة الالمانية والفرنسية والبريطانية في كثير من الاحيان لاجل الصمود بوجه التحديات الكبيرة التي تواجه اوروبا والعمل على اعادة انبعاثها لاسيما مع ازمة الديون اليونانية وازمة اليورو التي فتحت الباب حول احتمال الاطاحة بالمشروع الاوروبي ،فكان دور فرنسا مساندا وبشدة الى دعم اليورو والدول الاوروبية التي تعاني ازمة خطيرة كاليونان وايرلندا وآخرها كانت اسبانيا ،فقد وقفت الى جانب انشاء صندوق انقاذ بما يقارب البليون يورو لتفادي انهيار اليورو.

وقد تميزت فترة رئاسة ساركوزي بحالة من الدينامية فقد سافر شرقا وغربا وفي كل الاتجاهات من اجل ايجاد موقع لفرنسا يمكن ان تحقق منه مصالحها وعقد الصفقات والاتفاقات ،

---

[1] صحيفة الشرق الاوسط ، العدد ١٠٣٦٠ ، باريس في ٢٠٠٧/٤/١٠ .

وكانت زيارته للعراق عام ٢٠٠٩ وتصريحاته حول مزيد من التقارب والتعاون بين فرنسا والعراق ، احد تلك المحطات التي وصفت بالتاريخية فقد منحت العراق دعما كبيرا وشجعت الدول الاوروبية الاخرى على الانفتاح عليه ،كما برز دوره في التفاعل مع الثورات العربية بعد ان دعم وساهم في التدخل العسكري في ليبيا وشكل مع بريطانيا محورا لضرب نظام القذافي ودعم الثوار بموجب القرار الاممي ١٩٧٣[١].

ان النفوذ الفرنسي التاريخي في افريقيا مسألة استراتيجية ومناساسيات السياسة الفرنسية منذ عهد الجنرال ديغول والتي لايمكن للسياسة الخارجية الفرنسية ان تحيد عنها ، لذا كان الاهتمام بمسائل عدة منها المسألة الليبية وكذلك المشكلة السياسية في ساحل العاج ، والمتعلقةبتمسك الرئيس لوران غباغبو بالسلطة ورفضه الاقرار بنتائج الانتخابات التي فاز بها منافسه الحسن وتارا ، الامر الذي استوجب تدخلا عسكريا للطوافات الفرنسية وقوات الامم المتحدة بموجب القرار ١٩٧٥[٢].

رابعا – اسباب تراجع شعبية الحزب

بعد الفوز الذي حققه حزب الحركة الشعبية في الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٧ والتشريعية من السنة نفسها والتي سمحت له بسن العديد من التشريعات ، الا ان معظمها لم تكن تتوافق مع رأي القوى اليسارية والنقابية المعارضة فاتشرت ظاهرة الاضرابات والمظاهرات والاعتصامات التي القت بظلالها على المشهد الحياتي اليومي للفرنسيين في جوانبه الاقتصادية والاجتماعية لاسيما مع الازمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصادات الاوروبية ورفعت المؤشرات العنصرية في المجتمع،ويمكن ان نعزو تراجع شعبية الحزب للاسباب الاتية :

١– التداعيات الاقتصادية :

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ومع الوفورات التي تحققت بفعل القاعدة الصناعية التي بنتها فرنسا ، اعتاد المجتمع الفرنسي على افضل انواع انظمة الحماية الاجتماعية والصحية والخدمية

---

[١] ايريك رولو ، "سياسة فرنسا الخارجية بين الولايات المتحدة والوطن العربي" ،مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ،ايلول (سبتمبر)/ ٢٠٠٥ ،العدد ٣١٩ ، السنة الثامنة والعشرون ، ص٤٩.

[٢] صحيفة الشرق الاوسط ، العدد ١١٨٢١ ، باريس في ٢٠١١/٤/١٠ .

الا ان تراجع دور الصناعة وضعف موقعها التنافسي اثر النمو الذي شهدته اقتصادات من اسيا وامريكا اللاتينية ، استطاعت ان تنتشر وتنمو في الاسواق الاوروبية والعالمية منذ عقد الثمانينيات وما تلاه من مدة، ساهمت بعدها العولمة في هجرة رؤوس الاموال الاوروبية الى الخارج وفرص العمل ايضا،مما اضعف واردات الخزينة الفرنسية وباتت لاتتحمل الاعباء الملقاة عليها كمعونات اجتماعية ونفقات حكومية.

وبالرغم من تقلص موارد الدولة وتزايد الازمات العالمية وارتفاع اسعار الطاقة الا ان تلك الامتيازات بقيت على معدلاتها ،مما تسبب في عجز مالي حكومي بلغ من الخطورة لدرجة ان الدولة باتت ملزمة في التعامل معه وايجاد حلول تتناسب مع تحديات العولمة وحركة رؤوس الاموال ودخول العمالة المنافسة من خارج فرنسا لاسيما من المهاجرين ومن دول شرق اوروبا بعد انضمامها الى الاتحاد الاوروبي . ومع الاهمية التي تحتلها الاصلاحات الاقتصادية فقد تمكن نيكولا ساركوزي من الفوز عام ٢٠٠٧ بعد ان اقنع الناخبين بان برنامجه الانتخابي يتضمن الحلول الجذرية للمشكلات الاقتصادية المزمنة والتي غفلت عنها الحكومات السابقة وان فرنسا سوف تستعيد عافيتها بعد تطبيق اجراءات تقشفية تتضمن تقليص النفقات الحكومية وتعزيز الاستثمار في السوق الداخلية وزيادة الضرائب على الشركات خلال مدة محددة ،الا ان الحديث عن الاصلاحات شيء وتطبيقها شيء آخر فكان مصير الرئيس الفرنسي كمصير من سبقوه ممن سعوا الى تطبيق اصلاحات تمس الامتيازات التي دأب الفرنسيون عليها ، كما حصل في قانون عقد الوظيفة الاولى الذي يسمح لرب العمل الاستغناء عن موظفيه بعد فترة تجريبية محددة ولغير سبب وبلامسؤوليات قضائية او مالية ، الذي اطلقه دومينيك دوفيلبان رئيس الوزراء السابق في حينه بعد ان اوكل اليه الرئيس جاك شيراك مهمة مكافحة البطالة وقد ايده في ذلك الامر ٦٢% من الفرنسيين . الا ان مناقشة الامر في البرلمان وتناوله في الاعلام اثار حراكا ومعارضة طلابية .وعلى الرغم من ادراك دوفيلبان لحقيقة ان الاصلاحات التي قام بها رؤساء حكومات ووزراء سبقوه قد اطاحت بهم او اضطروا للعدول عنها ، الاانه قرر التمسك بعقده مراهنا على سيادة القوانين وانتزاع قدرة الشارع على تعطيلها . واتسعت شرارة الاحتجاج الى ان اصبحت اشبه بحركة تمرد شامل فالامر يمس ضمان الثبات الوظيفي وهو من المحاذير في اطار القوانين الفرنسية هذا من

جانب ومن جانب اخر فان الغضب الذي فجره مرده استياء عميق وتشكيك فرنسي عام بما يقدم عليه المسؤولون من قرارات وهو مابرز بوضوح في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٢ حين تراجعت شعبية الحزب الاشتراكي وخروج مرشحه ليونيل جوسبان من السباق في الجولة الاولى .تبعها التصويت ضد الدستور الاوروبي بهدف خذلان مسؤوليهم وتاكيد عدم ثقتهم بهم فضلا عما تسببت به احداث الضواحي في باريس والتي اظهرت ان فرنسا تعيش حالة تمرد كامنة وقابلة للانفجار في اية لحظة ، وبحسب مراقبين سياسيين فان ذلك يعود الى التوفيق بين قيم واهداف متناقضة ابرزها عدم المساس بنظمها الاجتماعية المرتفعة الكلفة والحفاظ في الوقت نفسه على موقعها في ظل العولمة وما تستدعيه من مرونة وسرعة في التكيف[١]، وهكذا اضطردوفيلبان في نهاية الامر الى الاقرار بهزيمته والعدول عن قانونه واثار ذلك ارتياح النقابات التي اختبرت مجددا قدرتها على تعبئة الشارع في الاتجاه المناسب لها وخرج دوفيلبان من الازمة ضعيفا ووصف بانه يعيش في برج عاجي لايشعر بمصاعب المواطنين ومخاوفهم ويجهل الواقع، وفي المقابل انعش ذلك مواقع كلمن اليسار ومنافسه من يمين الوسط نيكولا ساركوزي،الا ان تلك الاوصاف نفسها، تلقاها الاخير من نظرائه من اليمين في انتخابات ٢٠١٢ الذين قالوا عنه انه اصم ولايسمع. ان المشكلات العميقة التي يعاني منها الاقتصاد الفرنسي وانعكاساتها على الواقع الاجتماعي مسألة ظلت تؤرق الساسة الفرنسيين لاكثر من اربعة عقود وجرى تدويرها بينهم الواحد تلو الاخر هربا من التحديات التي تشكلها عملية الاصلاح ، فالموضوع يتعلق بتغيير الايديولوجية التي ترسخت لدى الفرنسيين عبر الاجيال منذ الثورة الفرنسية وماحملته من قيم انسانية ومعاني اصبحت فيما بعد اشبه بالمسلمات ، تلك المفاهيم الليبرالية القائمة على القيم الاجتماعية كانت السبب في اسقاط وزارات وحكومات وقفت لها النقابات العمالية والاتحادات الطلابية المدافعة عنها بالمرصاد عندما حاولت تلك الجهات ولوج سبل الاصلاح .

وكانت خطة الحكومة في معالجة ازمة المديونية تتضمن احداث حالة من التوازن بين واردات الدولة ونفقاتها اي تقليل النفقات الى الحد الادنى الذي يتناسب مع الايرادات لاجل انعاش الاقتصاد. فقد تضمنت الخطة توفير مبلغ ٧,٥ مليار يورو من رفع سن الخدمة لما

[١] صحيفة الحياة ، العدد ١٥٧٢٢ ، لندن في ٢٠٠٦/٤/٢١ .

يقارب٥٠٠ الف من العاملين في مؤسسات الدولة الى ٤٠سنة بدلا من ٣٧,٥سنة والذين يعملون في مجالات فيها درجة من المخاطر في مجال النقل والكهرباء والغاز الفرنسية التابعة للحكومة ورفع سن التقاعد الى ٦٥ بدلا من ٦٣ والذي عده الشباب ضياع لفرص عملهم في حين اشتكى الكبار في السن بانهم تعبوا ويرغبون في الحصول على التقاعد وفي مجال القضاء اقرت وزارة العدل خطة لخفض ميزانية تصريف اعمال المحاكم عن طريق الغاء محاكم المدن الصغيرة وضمها الى المدن الكبرى مما دعا نقابة المحامين الى الدعوة لاضراب عام احتجاجا على تلك التعديلات القانونية فضلا عن مااثاره قانون استغلال الجامعات الذي يلغي مجانية الدراسة في الجامعات الامر الذي دعا النقابات الطلابية الى الانضمام الى اضراب عام .ومع تلك الاحتجاجات والاضرابات بدت الحياة الفرنسية شبه مشلولة وهو مااعاد الى الاذهان موجة الاضرابات التي اجبرت الحكومة عام ١٩٩٥ على الغاء جهود اصلاحية مماثلة .

وكان الرئيس ساركوزي مصرا على اجراء الاصلاحات اذ صرح مرارا بان "الشعب الفرنسي اقر تلك الاصلاحات وسأنفذها حتى النهاية ولن يحرفني شيء عن هدفي" مبينا ترابط المشكلات الداخلية مع بعضها ولابد من اعتماد حلول ناجعة لها في آن واحد فلايمكن تحسين القوة الشرائية الا بتوفير فرص عمل ولاتتوفر فرص العمل الا بتعديل قانون العمل وتشجيع الاستثمار ، وقد وعد خلال حملته الانتخابية ٢٠٠٧ بانه سوف يحاول اصلاح الاوضاع حتى ولو على حساب شعبيته كما فعلت مارغريت تاتشر في بريطانيا.وربما كان الشعب ليتلمس الاثار الايجابية لتلك الاصلاحات لولا الازمة المالية في ٢٠٠٨ التي طبعت المشهد بحالة من القتامة واخفت وراءها ماحققته خطة التقشف التي ساهمت في دعم الاقتصاد الفرنسي ومنعه من التهاوي بفعل الازمة المالية كما حصل في دول اوروبية اخرى فتمكن من الصمود وتقديم الدعم للدول الاوروبية التي باتت مهددة بالافلاس فضلا عن الحفاظ على قيمة اليورو ومكانته ،الا ان معاناة الفرنسيين من ارتفاع معدلات التضخم والبطالة التي ارتفعت بفعل تلك الازمة واغلاق العديد من المواقع الانتاجية وانخفاض القدرة الشرائية وركود السوق الداخلية وسع الفجوة بين الشعب والطبقة السياسية لتكون النتيجة في غير صالح الرئيس المنتهية ولايته وحزبه الحاكم.

لقد سلك الرئيس الفرنسي الطريق الشائك الذي حاول سلفه تجنبه مما دعا بعض الخبراء الى وصف سياسة التحدي هذه صراعاً ايديولوجياً بين من يحملون الافكار الديمقراطية الاجتماعية واستقلالية السياسة الفرنسية ويتمسكون بها ومن يحملون الافكار الليبرالية الانكلوسكسونية ويصرون على تطبيقها استنادا الى منهج اقتصاد السوق الذي تعتمده الولايات المتحدة ، الا ان حالة فرنسا تختلف عن الولايات المتحدة اذ تخضع لمقررات المفوضية الاوروبية في معظم سياساتها لاسيما الاقتصادية والمالية مما لايتيح لها حرية التصرف في مواجهة الازمات لذلك كانت المعارضة له حتى من شركائه من اليمين المتمسكين بالافكار والنهج الديغولي الاستقلالي لذلك جاء تصريحه عقب فشله في الانتخابات "بأنني اتحمل المسؤولية كاملة ".

وكان للازمة الاقتصادية التي ضربت العالم الرأسمالي تأثير كبير على موقف الاحزاب اليمينية في اوروبا لاسيما تلك التي اتخذت اجراءات تقشفية كعلاج مرتقب لازمة الديون التي ترزح بلدانها تحتها منذ زمن طويل فبات عبئها مضاعفا ويرمي بثقله على المواطن الاوروبي وعلى وجه الخصوص شريحة ذوي الدخول المنخفضة ، ومع الحديث الذي كان يدور في اروقة الدوائر الاقتصادية حول فشل النظام الرأسمالي (الذي اعتاد على الازمات) في معالجة الازمة الاقتصادية المتفاقمة ، فشل يرتبط بشكل اساس بالفكر الراسمالي الذي لم يعد بامكانه ايجاد حلول فعالة في ظل النظام العالمي الجديد المتعولم اقتصاديا،وشعوركل من المواطن الاوروبي الاعتيادي والسياسي والمتخصص بالشأن الاقتصادي بالاحباط نتيجة تراجع الدور الاوروبي مقابل صعود قوى عالمية اخرى وسيطرتها على الاسواق العالمية التي تخسرها دول اوروبا باستمرار مما انعكس ايضا على موقع اوروبا في المؤسسات الاقتصادية العالمية كصندوق النقد والبنك الدوليين وباتت تلك الاقتصادات الصاعدة تطالب بان يكون لها موقع اساسي في تلك المؤسسات ، فالصين الدولة الشيوعية لديها اكبر احتياطي من الدولار واليورو ودعمها لليورو ومساهمتها الفعالة في مساعدة اليونان ودول اوروبية اخرى منح التيارات الاشتراكية حالة من الثقة حول قدرة الفكر الاشتراكي على ايجاد حلول للمشكلات الاقتصادية لاسيما مع الخطط التي اتبعتها دول مثل فرنسا وبريطانيا والمانيا بتوسيع دور الدولة في عمل السوق كاحد الحلول لأزمة الديون العقارية ، وذلك عندما تم تاميم بعض البنوك وشراء حصص في شركات كمحاولة للحيلولة دون افلاسها ، وهو ما

يتنافى مع الفكر الراسمالي الذي يؤكد على حرية عمل الاسواق وعدم تدخل الدولة فيها.والمتتبع للمشهد الاوروبي يلمس التاثير الكبير لتلك الازمة على الفرد الاوروبي وتوجهاته الانتخابية فقد ادت ازمة اليورو المستمرة لاكثر من عامين الى اسقاط ثمانية حكومات قبل ان تطيح بالحكومة الفرنسية لاسيما بعد خفض التصنيف الائتماني للسندات الفرنسية والمرجح ان تطيح بآخرين غيره ، وهناك شعور متنامٍ لدى المواطن الاوروبي بانه فقد الديمقراطية ،ويشير الى غضبه من تلقي الاوامر من جهات لم ينتخبها في اشارة لهيمنة المانيا على توجهات السياسات المالية وفرض اجراءات صارمة على الدول الاوروبية لاجل الخروج من الازمة ففي حين ترى المانيا بان اي فشل لعملة اليورو سيؤدي الى انهيار اوروبا ، ترى جهات اعلامية اوروبية اخرى بانها مؤامرة المانية للسيطرة على اوروبا من خلال زيادة الاشراف على ميزانيات الدول الاعضاء ، في حين تعد القضية المحورية في الانتخابات عدم رضا الناخبين عن التقشف وعدم الثقة بالحزب او الائتلاف الذي في السلطة[١].

٢- التداعيات الاجتماعية :

واجهت فرنسا تحديات عديدة في سعيها لبناء الهوية القومية الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية مما دعاها الى تطبيق الديمقراطية على نظام التربية والتعليم الفرنسية بهدف صهرجميع الموظفين في قالب واحد ضمن نظام يهدف الى تنشئة الصفوة المثقفة المتميزة بانجازها الاكاديمي واعدادها لقيادة الدولة الفرنسية والتاكيد على ضرورة اندماج الاقليات في الثقافة الفرنسية والذي مثل هاجسا حقيقيا منذ تلك الحقبة فمسالة تعلم اللغة من الاساسيات لاجل ممارسة الحقوق السياسية فضلا عن حرية ممارسة الطقوس الدينية[٢]، الا ان زيادة المشكلات والاعباء الاقتصادية زادت من الضغوط على المهاجرين ونسب لهم الضرر في كل مايحدث من مشكلات البطالة واكتظاظ المدن والجرائم والاهم هو الخلل في الضمان الاجتماعي،زيادة على ماتمثلة مشكلة التيارات الاسلامية المتشددة وما رافق نموها من تزايد في الارهاب المرتبط بتلك الجماعات وماتحمله من افكار وطروحات تتنافر مع القيم والمثل الفرنسية ، وقد لجأت الحكومة الفرنسية الى

[١] صحيفة الشرق الاوسط ،العدد ١٢٠٤٨ ،باريس في ٢٠١١/١١/٢٣.

[٢] صحيفة بابل ، العدد٤٥٥٠، بغداد في ٢٠٠٣/٢/٨ .

استبعاد المهاجرين غير الشرعيين واستبدالهم بآخرين من ذوي الخبرة والمهارة[1] ضمن سياسة الهجرة الانتقائية ، الامر الذي عُد سياسة تمييزية ضد الاجانب واثار حفيظة الكثير من الفرنسيين من اصول عربية واسلامية ، وهي جالية كبيرة تقدر باكثر من خمسة ملايين فرد ، وقرروا منح اصواتهم الى الاشتراكيين مما اضعف موقع اليمين .

وفيما يتعلق بدور فرنسا وموقعها بالنسبة الى اوروبا الموحدة تؤكد المعطيات السياسية والاقتصادية على الهيمنة الالمانية على القيادة في اوروبا بعد ان كانت الزعامة الفرنسية لاوروبا بعد الحرب العالمية الثانية الاساس الذي سعى الجنرال ديغول على تاكيده وان تكون فرنسا النموذج القدوة لاوروبا ، وهو ما ادى الى تزايد عدم رضا الجمهور الفرنسي عن الاتحاد الاوروبي الذي سمح بهيمنة المانيا وفقدان الهوية الفرنسية واصابة السياسة الاقتصادية بانكماش مما ادى الى وقوع فرنسا بشكل دائم في قبضة البطالة[2]. لقد اضحت المانيا الشريك المسيطر في اوروبا وبات جليا الان انه مع ان فرنسا دخلت في بناء اوروبا من اجل احتواء المانيا الا ان الحال اصبح عكس ذلك .

ويتنامى الشعور بالقلق ايضا على الهوية الفرنسية التي باتت مهددة من جوانب عدة فالعولمة وهيمنة الثقافة الانكلوسكسونية والامريكية منها تحديدا والممارسات العقائدية لغير الاوروبيين المقيمين في فرنسا لاسيما المسلمين منهم وانتشار ظاهرة الحجاب والنقاب وتغلغل ثقافة اسلامية مشوهة من خلال بعض الكتابات التي لاتتطابق مع حقيقة الاسلام المتسامح ، كما ان مباديء مثل الجهاد والشهادة تدخل ابعادا جديدة في السياسة والصراع بالطريقة نفسها التي ادخلت بها "القومية اثناء الثورة الفرنسية مثلا " ابعادا جديدة في اوروبا من قبل ، فالتوجه في الاصولية الاسلامية ديني وليس دنيوي يخاطب الروح وليس الجسد مما لايتلاءم والقيم الغربية العلمانية كما لاتستطيع ذلك القيم العلمانية لدى المسلمين[3]، الاعلام الغربي ايضا يركز على هوية المخططين والمنفذين سواء لاحداث الحادي عشر من ايلول /سبتمبر ٢٠٠١ اوغيرها من العمليات

---

[1] **An article from the internetsit**, ,**http://www.lefigaro.fr/politique/2008/06/19/01002 – 20080619ARTFIG00518–immigration–les–expulsions–en–hausse–**

[2] صحيفة بابل ، العدد ٤٥٥ ، بغداد في ٢٠٠٣/٢/٨، مصدر سابق .

[3] عمرو ثابت ،"الولايات المتحدة الامريكية وسياستها تجاه العراق : الوسائل والاهداف" ، العراق دراسات في السياسة والاقتصاد ،مركز الامارات للدراسات والبحوثالاستراتيجية ، الطبعة الاولى ٢٠٠٦ ،ص٤٤،٤١ .

التي تحدث تحت مسميات اسلامية ، اذ تؤكد تلك الدوائر الاعلامية بان هؤلاء الاشخاص هم من العرب ومن مجتمعات الشرق الاوسط ذات الهوية العربية الاسلامية ، وقد ارتفعت وتيرة تلك الهجمات التي يشنها الاعلاميون والسياسيون لاسيما من اليمين المتطرف على الثقافة العربية والتراث الاسلامي وامتدت لتشمل المهاجرين والمقيمين في تلك الدول[١] . وفي ظل محاولاته لكبح مظاهر التشدد الاسلامية ساءت صورة حزب الحركة الشعبية عند المسلمين واحدث مايشبه الشرخ في المجتمع الفرنسي وعقّد مسألة الاندماج من جانب ومن جانب أخر اضعف البعد الثقافي في مشروع الفرانكوفونيةالذي يؤسس لكيان ثقافي يسموعلى الهوية القومية اذ يجمع كيانات من دول عدة تجمعها اللغة والثقافة الفرنسية يحتضنها ذلك المشروع تحت رعاية فرنسا .لقد فقدت فرنسا هيبتها وسط تلك التصريحات التي تصدر من هنا وهناك ضد الاجانب والمسلمين بشكل اربك الخطاب السياسي الفرنسي واحرجه في كثير من الاحيان وارتفعت حضوض اليمين المتطرف ، والتساؤل اليوم ، في ظل النظرة العنصرية والمتعالية من قبل بعض الساسة الفرنسيين ، ماذا سيكون مصير المنظمة الفرنكوفونية بعد ان فقدت بريقها الذي منحته اياها اللغة والرعاية الفرنسية لها ؟ ومن الذي سيكون له السبق في تفتيت هذا الكيان ؟ لذا رحب العديد من تلك الدول على الطرف الاخر من المتوسط بانتخاب فرانسوا هولاند وكان موقف الاعلام فيها ضد تولي ساركوزي لولاية ثانية ، وحاول بشكل دائم التركيز على اخطائه وتلميع صورة منافسه .

٣– مسؤولية الرئيس في تراجع شعبية الحزب :

يمتلك الرئيس ساركوزي مؤهلات كبيرة وخبرة في ادارة شؤون الدولة ،الا انه في ذات الوقت بدا بعيدا عن مايجري من حوله في الشارع الفرنسي الذي ارهقته المشكلات الاقتصادية ويتطلع الى القائها عن كاهله في حين يطالبه ساركوزي بمزيد من اجراءات التقشف وتشجيع اصحاب رؤوس الاموال بتخفيف الاعباء عنهم ومع طول المدة وتداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على اقتصادات اوروبا حدثت حالة من الجفاء بين الشعب وسياسييه حتى انه لم يعد راغبا في الذهاب الى صناديق الاقتراع .

[١] محمد ناجي الجوهر ، "العرب في المانيا :السمات العامة والاندماج في المجتمع الالماني:دراسة استطلاعية" ،مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية،كانون الاول(ديسمبر) ٢٠٠٥،ع ٣٢٢، السنة الثامنة والعشرون ص٨٩ .

وفي داخل الحزب تصاعدت الانتقادات ضد الاستراتيجية التي افضت الى تراجع موقعه في الدورة الاولى من الانتخابات البلدية الفرنسية في اذار مارس ٢٠١٠، كما اثارت سياسة ساركوزي جدلا بين قادة اليمين الذين يحملونه مسؤولية النكسة الانتخابية ويتهمونه بصم الاذنين عن الرسالة التي اراد الناخبون ارسالها عبر امتناعهم عن التصويت بنسبة ٥٣% في الانتخابات البلدية ٢٠١٠، وهي نسبة تاريخية كما يصفها الكثيرون وفي استطلاعات للراي اجرتها مجلتي "باري ماتش" و"اكسبريس " واذاعة "فرانس انفو"، عام ٢٠١٠ اظهرت بأن ٣٦%من الفرنسيين فقط يؤيدون عمله في منصبه الرئاسي بينما ٦٤% غير راضين عن ادائه ، بعكس رئيس حكومته فرانسوا فيون الذي حظي بتاييد ٥٤%من الفرنسيين وتاييد همله مرشحا للرئاسة في انتخابات عام ٢٠١٢ بنسبة ٤٣%مقابل ٢٩%لساركوزي ، الا ان ساركوزي لم يخسر شعبيته ضمن استطلاعات اوساط اليمين فقد حصل على ٥٢% مقابل ٣٤%لفيون[1] .

وكان البرنامج الانتخابي للحزب قد ركز على جوانب اجتماعية ذات خصوصية ومحط جدل بين الاوساط الشعبية الفرنسية منها ما يتعلق بارتفاع معدلات الهجرة الوافدة والاثار المترتبة عنالاختلافات الايديولجية مع المهاجرين المسلمين كارتداء النقاب والصلاة في الجوامع واللحم الحلال والجوانب الامنية المتمثلة في مخاطر التطرف الاسلامي وغيرها لأجل جذب ناخبي اليمين المتطرف الذي حقق النجاحات والظهور على واجه المسرح السياسي بقوة في بعض المناطق ، مما نفر بعض اجنحة يمين الوسط كفرانسوا بايروالذي عده تطرفا وانحرافا عن قيم الجمهورية الفرنسية والخط الديغوليالمعتدل مما دعاه الى التصويت لصالح فرانسوا هولاند .

ويعد مسلسل الفضائح والتهم التي يكيلها المتنافسون ضد بعضهم من الامور الواردة كثيرا في خضم المنافسات الانتخابية ، الا ان كثرة تلك الاتهامات خلقت حالة من الخصومة بين ساركوزي ومن حوله ففضيحة رئيس صندوق النقد الدولي دومينيك ستروسكان وما تبعها من متعلقات كان لها تاثير مدمر على حياة ستروسكان المهنية والسياسية بعد ان كان احد اهم مرشحي اليسار للرئاسة وحاول ساركوزي استغلال ذلك الامر للاساءة الى صورة الحزب الاشتراكي ففي المناظرة التلفزيونية التي جرت بين الخصمين المتنافسين في الثاني من مايس/مايو

[1] صحيفة الشرق الاوسط العدد ١١٤٣٣، باريس في ٢٠١٠/٣/١٨ .

٢٠١٢وجوابا على ماقاله هولاند لساركوزي "كان يجب ان تاخذ بنصيحة من الاخرين " فاجابه هل اخذ نصيحة من حزب ستروسكان[1]؟ متناسيا ان الاخير كان على رأس منظمة دولية ويمثل دولة فرنسا على مستوى العالم فكأنه وجه هذه الكلمات المهينة الى فرنسا والعالم . ولم يتوان عن اثارة الفضائح والاتهامات حتى لسياسيين من يمين الوسط ويجمعه معهم خط سياسي واحد فنرى تارة محاكمة لرئيس الوزراء السابق دومينيك دوفيلبان واخرى للرئيس السابق جاك شيراك حتى ان شيراك صرح بانه سيصوت لهولاند على الرغم من ان زوجته برناديت ساندت ساركوزي .وقد اتهم دائما بان سلوكه انفعالي وهجومي ضد خصومه واشتهر باستخدام الفاظ نابية ،كما ان رغبته الشديدة باستكمال برنامجه التقشفي باعدت بينه وبين مايعيشه المواطنون الفرنسيون من معاناة بسبب ذلك البرنامج ، ورغبتهم في استراحة ولو قصيرة، في الوقت الذي يطالبهم بان يقفوا الى جانبه اعلاءً لفرنسا وحبا بها، في حين اغفل مسائل مهمة تتعلق بالتسامح والعيش المشترك تحت مظلة فرنسا.

من جانب آخر ادت التهم التي واجهت الرئيس ساركوزي الى التشويش على صورته، منها ماقام به موقع "ميديابار" الالكتروني المناهض له برفع دعوى قضائية ضد حملته بعدما تعرضت احدى الصحافيات العاملة للموقع الى العنف والاعتداء من قبل انصار الحزب الحاكم خلال تغطيتها خطاب ساركوزي في التروكاديرو. وبهذه الدعوى تكون الحرب القضائية بين ميديابار وساركوزي دخلت فصلها الثاني بعدما كان الرئيس الفرنسي رفع دعوى تشهير وكذب ضد صحافيين في الموقع كانا قد كتبا مقالا اكدا فيه ان نظام معمر القذافي قرر دعم حملة ساركوزي في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٧ بمبلغ قدره ٥٠ مليون يورو[2].

وبعد خسارته للانتخابات هنأ ساركوزي خصمه بالفوز وصرح بانه سوف لن يرشح في اي من المواقع وطلب من الفرنسيين ان يتحدوا في فرنسا واحدة لمواجهة التحديات التي تحيط ببلدهم .في حين بدأ الحزب حملة دعائية لخوض الانتخابات التشريعية التي تجري عادة في شهر حزيران /يونيو من السنة نفسها، وفي الجدول الاتينعرج على نتائج الانتخابات الرئاسية ٢٠١٢ :

[1] المناظرة التلفزيونية التي جرت بين الرئيس نيكولا ساركوزي وخصمه فرانسوا هولاند ،على القناة الرسمية (القناة ٢) ونقلتها القناة الفضائية الفرنسية (Tv 5،في الثاني من مايس/مايو ٢٠١٢اي قبل اربعة ايام من الجولة الثانية والحاسمة للانتخابات ، وهو عرف دأبت عليه السياسة الفرنسية .

[2] صحيفة المستقبل ،العدد ٤٣٣٠ ، بيروت في ٢٠١٢/٥/٣ ،ص١.

نتائج الانتخابات الرئاسية ٢٠١٢ للجولتين الاولى والثانية[1]

نسبة التصويت

احزاب اليسار	المرشحون	الجولة الاولى	الجولة الثانية
الحزب الاشتراكي –	فرانسوا هولاند	٢٨,٦٣ %	٥١,٦٤ %
جبهة اليسار –	جان لوك ميلانشون	١١,١٠ %	
حزب الخضر–	ايفا جولي	٢,٣١ %	
الحزب الجديد – المناهض للراسمالية	فيليب بوتو	١,١٥ %	
النضال العمالي –	ناتالي ارتود	٠,٥٦ %	

احزاب اليمين	المرشحون	الجولة الاولى	الجولة الثانية
حزب الاتحاد لاجل –	نيكولا ساركوزي	٢٧,١٨ %	%٤٨,٣٦
حركة شعبية – الجبهة الوطنية –	مارين لوبين	%١٧,٩٠	
الحركة الديمقراطية–	فرانسوا بايرو	٩,١٣ %	
نهوض الجمهورية–	نيكولا ديبون – انيان	١,٧٩ %	
التضامن والتقدم –	جاك شوميناد	٠,٢٥ %	

الخاتمـــة

حزب الاتحاد لأجل حركة شعبية منأهم القوى السياسية اليمينية ضمنالخارطة السياسية الفرنسية وهو امتداد للخط الديغولي، يؤمنبحرية عمل الاسواق ودعم شبكة الحماية الاجتماعية في نموذج الاقتصاد الراسمالي الاجتماعي ويتمسك بالثوابت التي وضعها الجنرال ديغول، (مؤسس حزب التجمع لأجل الجمهورية الذي انبثق عنه حزب الاتحاد لأجل حركة شعبية) فيما يخص دور فرنسا واهميتها على مستوى قارة اوروبا والعالم، وعلاقاتها مع مراكز القوى الدولية، والحفاظ على

[1] "les principauxpartispolitiques",An article from the internetsit , – http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/la-france/institutions-vie-politique/institutions-et-vie-politique

علاقاتها الاستراتيجية مع حلفائها والاهمية التي تحتلها قارة افريقيا في نهج السياسة الفرنسية وتطلعاتها المستقبلية، فضلا عن دورها في معالجة الازمات الدولية والتحديات الامنية والبيئية .

حاول حزب الحركة الشعبية ايجاد حلول تسمح لفرنسا بالخروج من مازقها الاقتصادي واستعادة موقعها المتميز كدولة صناعية غنية ، من خلال تطبيق برنامج تقشفي اقترحه رئيسه نيكولا ساركوزي مع الانفتاح على دول العالم ودعم دورها العالمي ، مما مكن الاقتصاد الفرنسي من الصمود بوجه الازمة الاقتصادية العالمية التي ادت الى انهيار اقتصادات عدد من الدول الاوروبية ،الا ان التأثير الذي خلفته تلك الازمة فضلا عن جملة من الاخطاء والتبعات التي ترتبت عن البرنامج التقشفي القاسي كانت السبب في تراجع شعبية الحزب وخسارة مرشحه في الانتخابات الرئاسية ، ليترك موقعه الى اليسار الذي حاول استغلال الثغرات والاخطاء ليحقق من خلالها مكاسب انتخابية على الرغم من قلة الخبرة لدى مرشحه فرانسوا هولاند الذي لم يتسلم اي منصب حكومي من قبل ولم يقدم برنامجا واضحا لحل الازمة الا انه لامس مشاعر الفرنسيين عندما ابعدت طروحاته الانتخابية شبح التقشف عنهم وعادت رئيسة الحزب الاشتراكي مارتين اوبري للتأكيد على ذلك بعد ظهور نتائج الانتخابات التشريعية للجولة الاولى بقولها "إن على كل من يرفض سياسة التقشف ويريد عددا أكبر من الموظفين في قطاع التربية والقضاء والشرطة أن يصوت لصالح اليسار لكي نقلب نهائيا صفحة ساركوزي وحكومته"[١]، فهل سينجح فيما فشل فيه سلفه من اليمين في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها فرنسا واوروبا؟ وهل ستتمكن فرنسا من تجاوز ازمتها الاقتصادية في ظل الانقلاب للخطط والاجراءات التي اتبعتها الحكومة السابقة ؟ وكيف يمكن لها ان تعالج العجز في الايرادات اذا ارادت زيادة النفقات ؟وهل ستتمكن من تطبيق اجراءات لاتتوافق وقوانين المفوضية الاوروبية فيمايخص تحفيز النمو؟ ، هذه وغيرها تحديات كبيرة تواجه الرئيس الاشتراكي فرانسوا هولاند للمرحلة المقبلة .

اما حزب الحركة الشعبية فانه يحاول ترتيب اوراقه للتصدي لسياسة اليسار والسعي للفوز بالانتخابات القادمة وهو مادأبت عليه الديمقراطية الفرنسية وما يمنح الحياة السياسية فيها الدينامية والتجدد .

---

[١] "تقدم اليسار الفرنسي في الجولة الاولى من الانتخابات التشريعية ٢٠١٢ ".

UNIONPARTYFOR A POPULAR MOVEMENT

Instructor Doctor:
Amenah Mohammed Ali

Abstract

Union Party is considered asOne of theimportant parties in Frenchpolitical life, thatemerged fromAssembleparty for the Republic, which was established by General de Gaulle in 1947, Who put also the basics that remained the principle ofmoderate right. With the political developments andeconomic problems inFrance in particular and Europeingeneralthat witnessed with the end of last century,The Union Partyfora Popular Movement establishedin 2004 byNicolas Sarkozy, who was elected as thepresident of Francefrom 2007 to 2012.He sought to adopt a policy according to his own views, tried to balance between his policy that allied with the United States from one side,and with the Gaullist line, to open up to other countries in the world to serve the interests of France and the EuropeanUnion from the another side. He also sought to find solutions to the economic problems facing France ,, but his insistence on his strict austerity policy led to the decline of the party's popularity and the loss of his presidential favor to Francois Hollande, The candidate of the Socialist Party in the 2012 elections to leave administration and be the first of oppose to the current government.